

## السنيرة عيّنت كوتا المفتي في المجلس الشرعي

آمال خليل

«إنه المجلس الشرعي الأعلى الذي سيجري التعديلات على المرسوم رقم 18 ويكمل التصرف بأموال الأوقاف في بيروت، ولا سيما ضمن نطاق سوليدير». بهذا الانطباع، خرج كثيرون بعد الاطلاع على الأسماء التي عينها مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان أمس، ضمن كوتا الثمانية التي يعطيه المرسوم المعدل حق تسميتها لاستكمال أعضاء المجلس الشرعي الذي انتخب 24 من أعضائه. أما الانطباع الثاني، فهو اللمسات الواضحة للرئيس فؤاد السنيرة في اختيارها: رئيس المجلس الشرعي المنتهية ولايته عمر مسقاوي، الذي ناصب العدة للمفتي السابق الشيخ محمد رشيد قباني بتوجيه من السنيرة، على غرار مفتي صيدا الممددة ولايته الشيخ سليم سوسان. أما الشيخ خالد صلح،

فهو الذي انتهت ولايته في زمن قباني، ثم أعاد دريان تعيينه إثر عزل المفتي أيمن الرفاعي الذي

عينه المفتي السابق، إلى رضوان السيد الذي عينه دريان مستشاراً له بإشارة من السنيرة نفسه،

... وأخيراً ركب السنيرة المجلس الشرعي على قياس مشارعته (هيثم الموسوي)



والقيادي في تيار المستقبل المحامي محمد المراد المقرب من السنيرة حتى وعده بدعم ترشيحه للانتخابات النيابية عن منطقته المنية - الضنية، إضافة إلى عضو مجلس أمناء المقاصد فيصل سنو المقرب من الرئيس سعد الحريري، والقاضي المدني إياد البردان (من بلدة يارين) كتعويض عن استثناء منطقة صور من انتخابات مفتي المناطق المنتظرة. أما مسك الختام، فهو سهيل بوجي، شريك السنيرة الذي يدوم ويدوم. لم يكد يمر شهر على تقاعده من منصب الأمين العام لمجلس الوزراء حتى وجد فرصة عمل جديدة.

هكذا عوّض السنيرة عن المفاجآت التي استجرت خلال انتخابات المجالس الشرعية والإدارية في 10 أيار الجاري. خسارته جعلته يستحوذ على كوتا الثمانية. القوى السنية، غير تيار المستقبل، لم تجد مساحة لها لنيل ما حرمتها إياه الانتخابات،

من رئيس حزب الاتحاد عبد الرحيم مراد إلى رئيس المؤتمر الشعبي كمال شاتيللا، إلى اتحاد العشائر العربية الذين وعد دريان بتمثيلهم. آخر أثر للمبادرة المصرية دفن أمس.

من جهة ثانية، استقبل المفتي دريان في دار الفتوى الوزير السابق فيصل كرامي، الذي قال بعد اللقاء: «الزيارة لسماحة المفتي هي للشكر والتهنئة على انتخابات المجلس الشرعي، وهي خطوة أولى في الطريق إلى الإصلاحات التي ينوي القيام بها سماحته في ما يتعلق بترتيب أمور الطائفة، وطبعاً كانت مناسبة للتداول في كل الأمور الوطنية لما يحمله شخص سماحة المفتي من ثقة لدى طائفته ولدى جميع اللبنانيين، وشدنا وشكرنا وايدنا كل المواقف الوطنية والقومية والإسلامية التي يطلقها سماحته لما فيه مصلحة كبيرة للوطن وللمواطن».

## مراغمة عبر اليوم: هل يتأثر الحكم بعاصفة سماحة؟

في الجلسة الخاصة بأحداث عبر الأخيرة، في الخامس من الشهر الجاري، دعا رئيس المحكمة العسكرية العميد خليل إبراهيم، وكلاء الدفاع عن موقوفى عبر إلى تحضير مرافعاتهم للإدلاء بها في جلسة اليوم التي من المحتمل أن تحيل القضية على الحكم. بسبب عدد الموقوفين في الملف الذي يتجاوز الخمسين شخصاً، يخصص إبراهيم عادة يوماً خاصاً للنظر فيها، استجابة للمتهمين والشهود. وقت المحكمة كله اليوم بتصرف تسعة سيستجوبون، بالإضافة إلى «الشاهد الملك» نعيم عباس. وإذا ما توافرت العناصر القانونية لسير الجلسة، يكون الحكم في نهايتها. هنا بيت القصيد، فيما عاصفة حكم ميشال سماحة الذي أذيع من على القوس

ذاته قبل أسبوع، لم تهدأ بعد. قد تكون هيئة المحكمة قد وضعت التصور المبدئي للحكم بمنأى عن الهستيريا التي أصابت وزير العدل أشرف ريفي وفريق 14 آذار. لكن ماذا لو حكمت المحكمة على موقوفى عبر بالسجن لأربع سنوات ونصف بجرم المشاركة في قتل الجيش اللبناني والتحريض عليه وتهديد السلم الأهلي؟ هل ستقوم قيامة ذلك الفريق ضد الحكم المخفف؟ وماذا لو حكمت عليهم بالإعدام أو السجن المؤبد؟ إذ إن الأزدواجية في ردود الفعل بين حكم سماحة والحكم على جمال دفتردار بالسجن لسبع سنوات وعمر فستق بالسجن ثلاث سنوات، يثير تهنات عدة عن الحكم الذي يفضل الإسلاميون وتيار المستقبل و14 آذار، إصداره

### مفوض الحكومة تقدم باستدعاء نقض لدى محكمة التمييز ضد سماحة

بحق جماعة أحمد الأسير. في انتظار عاصفة عبر، يسعى ريفي إلى إرسال قضية سماحة إلى المحكمة الدولية، فيما تقدم مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر باستدعاء نقض لدى محكمة التمييز في وجه سماحة، طالباً

«نقض الحكم الصادر عن المحكمة العسكرية وإعادة المحاكمة وإصدار القرار مجدداً بإبطال إجراءات المحاكمة الحاصلة بعد جلسة 13 أيار الفائت وفسخ الحكم المطعون فيه وإبطاله وإدانة سماحة وتجريمه بجرم القتل العمد وبمواد تصل عقوباتها إلى الإعدام». وطالب بعرض التسجيلات التي توثق ثلاثة لقاءات بين سماحة وميلاد كفوري (مخبر شعبة المعلومات الذي أوقع به). علماً بأن ممثل النيابة العامة العسكرية القاضي هاني الحجار الذي عاون صقر بتمييز الحكم، لم يطلب من هيئة المحكمة قبيل إصدار الحكم أي شيء. التمييز قال إن سماحة هو صاحب فكرة الأعمال الإرهابية، من تنسيقها مع اللواء علي

مملوك، إلى تحديد الأهداف ونقل المتفجرات، وإن كفوري أفضى لشعبة المعلومات (من دون باقي الأجهزة الأمنية) بمخطط سماحة الذي طلب الاستعانة به لتنفيذه. هكذا تبني صقر رواية كفوري، رغم أنه لم يمثل أمام هيئة المحكمة. فلماذا تعاتب المحكمة على حقائق لم تعرض أمامها؟ التمييز أيضاً عدّ قرار فصل الخصومة بملف سماحة عن ملف مملوك «باطلاً وغير منتج لأي مفاعيل قانونية، وقد تكون بقيت في الملف الأساسي متكونة بين الحق العام والمتهمين. وبالتالي فإن جميع الإجراءات اللاحقة لجلسة 20 نيسان الفائت، كان يجب أن تستمر في الملف الأساسي في مواجهتهما معاً». أمال...

## المستقبل - القوات: هواجسة باردة

ليا القرني

بعد اجتماع لنواب المستقبل في المجلس النيابي، الأسبوع الماضي، في حضور النائب جورج عدوان، صرّح الرئيس فؤاد السنيرة بـ«أننا متفقون مع القوات اللبنانية على تشريع الضرورة، ولا نريد في المقابل أن نخلق مؤسسة دستورية، وأن يعتبر غياب رئيس الجمهورية أمراً طبيعياً»، غامراً من قناة التيار الوطني الحر. لكن مصادر مواكبة أكدت أن كلام السنيرة جاء على «قاعدة أكلم الجارة لتسمع الكنة». وتضيف المصادر أن الحريريين «غير مرتاحين لتمييز القوات»،

وإصرارها، بالتناغم مع التيار الوطني الحر، على إدراج مشروع قانون استعادة الجنسية على جدول أعمال أول جلسة تشريعية. لكن تيار المستقبل «لا يريد توسيع رقعة خلافه مع القوات، لذلك يتهرب من المواجهة المباشرة». وعوضاً عن ذلك، سيعمل نواب المستقبل على «محاربة المشروع في اللجان قانونياً».

تعلّق المصادر على وضع النائب أحمد فتفت طلب القوات إدراج مشروع قانون استعادة الجنسية على جدول أعمال الجلسة المقبلة «في خاتمة المزايدات المسيحية»، بعدما كانت الكتل المسيحية «تشتتر إدراج مشروع قانون

### الحريريون غير مرتاحين لموقف القوات من قانون استعادة الجنسية

الانتخابات على جدول الأعمال فقط». وتؤكد أن هذا الموضوع هو «من الأساسيات بالنسبة إلى الكتل المسيحية، وفي ذروة خلاف

القوات والتيار الوطني الحر كانا متفقين على عدم التفريط به، والمعركة بدأت من 14 عاماً». يؤكد نائب قواتي أن من جملة الأمور التي اتفق عليها التيار الوطني الحر والقوات في الحوار القائم بينهما عدم حضور جلسات مجلس النواب إلا في حال إدراج مشروع قانوني الانتخابات واستعادة الجنسية. ويضيف: «منذ سنوات ونحن نحاول إيجاد صيغة يقبل بها الجميع». أما تيار المستقبل الذي يرفض القانون اليوم، فقد كان «من الكتل المشاركة في الاجتماعات للبحث في تعديلات المشروع».

لا أحد من المسؤولين القواتيين يقبل الاعتراف بوجود خلافات مع «المستقبل». يقول النائب: «لا تراهنوا على الأمر. التباين لن يدفعنا إلى الخلاف. كان هناك دائماً تمايز في عدد من المواقف»، إضافة إلى أنه «لم يُعلن رسمياً في تيار المستقبل رفضهم لإدراج قانون استعادة الجنسية». يضيف: «القانون مهم ومُلح. قد يكون بحاجة إلى بعض التعديلات، لذلك نبحث به ونناقشه». الأولوية بالنسبة إلى القوات حالياً، في غياب إمكانية انتخاب رئيس للجمهورية، هي بث هذا القانون «غير الموجه لفئة معينة من الناس».